Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

عوائق التكيف والاندماج الاجتماعي للاجئين السوريين في تركيا وسبل تذليلها

د. موفق عبدالله العوض*– رابطة العالم الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المقدمة :

إن تسليط الضوء على موضوع الاندماج الاجتماعي والتكيف البيئي الجديد للاجئين يبدو من الضرورة بمكان بعد تأخر عودة السوريين إلى بلادهم وامتداد أعوام الأزمة السورية وتوجه الآلاف إلى التقدم بطلبات اللجوء إلى الدول الأوروبية ، هربًا من واقع مجتمعي وإنساني قاس، يمد بأصابع الاتهام إلى اللاجئين أنفسهم كلما اندلعت أو ظهرت بوادر أزمات اقتصادية أو اجتماعية أو حتى سياسية في البلد المضيف، والحديث عن الظواهر الاجتماعية يغلفه نوع من الحساسية ؛ وذلك لتناوله أطرافًا متعددة قد تكون متصادمة في كثير من النواحي، كما أن البحث في هذا المجال يتطلب الاطلاع على الكثير من الدراسات الميدانية وغيرها، والتي من شأنها في الوقت ذاته أن تساعد الحكومات على وضع سياساتها وتطويرها بما يعالج هذه الظواهر، وكنتيجة لذلك فإن خبرة الدولة مع تقادم هكذا تقييمات تسمح لها فيما بعد بالتعامل مع الظاهرة الاجتماعية بمرونة إذا ما اعترضتها مستقبلا، في ظل اندلاع الحروب والأزمات السياسية المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط.

يسعى الباحث إلى إبراز أهم المعوقات والتسهيلات الاجتماعية التي أثرت ولازالت تؤثر في عملية اندماج اللاجئين السوريين في الدول المضيفة لهم متناولا تركيا أنموذجًا، مع اختلاف العادات والتقاليد بين المجتمعين السوري والتركي، ومع دخول الثورة السورية عامها السادس تزداد يوما بعد يوم الدعوات إلى توطين اللاجئين تارة وإيجاد حل يخرج سوريا من أزمتها ويعيد اللاجئين إلى وطنهم تارة أخرى .

---

*– **د. موفق عبدالله العوض**: دكتوراه في الدعوة والاحتساب، الجنسية :سوري، مكان العمل: رابطة العالم الإسلامي، العمل الحالي: رئيس تحرير سلسلة دعوة الحق، تصدر من رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة، مقيم في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية، متعاون في كلية الحرم المكي.

ويتناول الباحث بداية مفهوم الاندماج الاجتماعي والمؤثرات التي تلعب دورا في عملية دمج المجتمعات المختلفة، ثم يتطرق قليلا إلى الإحصائيات التي سجلت أخيرا لأعداد اللاجئين السوريين في تركيا، وذلك تزامنا مع ازدياد التعقيد في الملف السوري والذي تسبب كنتيجة طبيعية بزيادة أعداد اللاجئين العابرين بطرق رسمية وغير رسمية إلى تركيا . كما يوضح البحث المعوقات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة لعملية الاندماج هذه، التي تتطلب خلق جو اجتماعي مناسب لدمج مجتمعين مختلفين أو متشابهين في كثير من النواحي مع بعضهما.

ومن تجارب الاندماج الناجحة يتناول الباحث بعضا من جوانب التجربة التركية التي نجحت في احتواء اللاجئين اقتصاديا على الأقل، على الرغم من الخلافات السياسة الواضحة وموقف تركيا المناهض لنظام الأسد في سوريا من جهة ، واختلاف العادات والتقاليد وحتى طقوس الدين من جهة أخرى، إلا أن تركيا لم تسيس ملف اللاجئين كما فعل غيرها من الدول المجاورة .(مركز بحوث الدراسات، 2015،6)

المبحث الأول :مفهوم التكيف والاندماج الاجتماعي

مفهوم التكيف : The concept of adaptation

تتمثل عملية التكيف في مواصلة الفرد للقيام بالاستجابة لتلبية متطلباته الخاصة ومتطلبات البيئة المحيطة واستجابة للتغيرات التي تحدث في هذه البيئة، ومن هنا فإن التكيف يظهر في توفير نوع من التوازن بين حاجات الفرد من جهة والمؤثرات البيئة من جهة أخرى، وبذلك تصبح عملية التكيف عملية نشطة ومستمرة وديناميةمن أجل المحافظة على هذا التوازن) ،(بركات ،10)

مفهوم الاندماج الاجتماعي: The concept of social integration

هو مفهوم ينشئه كل مجتمع وكل جماعة بهدف انتقال الافراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع الى حالة العيش، أو هو يعني مجموعة التدابير التي يتبناها المجتمع والجماعة لقبول عضو جديد في صفوفه وتسهيل عملية القبول معا .

هذه الآلية تمر بثلاث مراحل :

- التضامن الاجتماعي solidarite وهو شبكة الروابط الاجتماعية التي تشد افراد المجتمع الى بعضهم البعض.
- التكيف الاجتماعي adaptation هو آليات لانخراط الفرد داخل الجماعة و المشاركة في

قيمتها، آراءها و مواقفها.

الاندماج الاجتماعي integration(سبق التعريف به).

(إستراتجية التدخل والدمج، 2012/2/16)

المبحث الثاني :متطلبات اندماج اللاجئ مع البيئة الجديدة

1-لظاهرة الاندماج شروط أساسية لابد من تحقيقها وتوفرها للوصول إلى بيئة اجتماعية صحية، واللاجئ السوري في تركيا يجب أن يحظى بهذه الأساسيات على أرض الواقع بغالبيتها إن لم ت إن لم تتوافر جميعها حتى يستطيع تكوين حياة اجتماعية شبيهة بتلك التي حظي بها في بلده .

قد تعتمد هذه المتطلبات في نجاح تطبيقها قبل كل شيء على شخصية اللاجئ نفسه ومهارته في إدارة ذاته وقوة إرادته التي تمكنه من العيش في البيئة الجديدة إلى حين انتهاء الأزمة أو في حال طالت مدة إقامته في البلد المضيف، فكلما زادت مرونة الشخص زادت قدرته على التكيف مع البيئة ومتغيراتها وظروفها الجديدة (ويتس،2013)

أولى هذه المتطلبات تكمن في إشباع الحاجات الذاتية بطريقة لا تتعارض مع إشباع حاجات الآخرين، فالفرد إذا لم يستطع إشباع حاجاته الأساسية يشعر بالتوتر الذي يزداد كلما ازدادت مدة حرمانه من الإشباع، ويجب أن يتحلى المهاجر أو اللاجئ بالصمود أمام الشدائد، فالتكيف النفسي سب رئيسي في الاندماج الاجتماعي فيما بعد وهذا يعني أن يكون اللاجئ مرتاحا نفسيا في الأوقات العادية، ويستطيع مواجهة الأزمات وحل المشكلات بطريقة ترضاها نفسه ويقرها مجتمعه، أم الشخص غير المتوافق نفسيًا فإنه قد يكون في الأوقات العادية غير مرتاح نفسيا (يشعر بالقلق الشديد أو الاكتئاب)(ويتس، 2013)

2-بحسب ما وثق أ.نور بن بلقاسم فإن شروط إدماج اللاجئين في المجتمعات الجديدة تتضمن إعطاء الفرد دورا في الحياة الاجتماعية .بحيث يجعل له ذلك مكانة تشعره با،هـ فاعل في بناء المجتمع وبقائه، لأن الإنسان بطبعه عدائي للمنظومة التي ليس له حظ فيها (بن بلقاسم،2014،9) ، وهذا أول شرط يدفع اللاجئ إلى الاطمئنان بأن مكانه محفوظ أينما حل وارتحل، وهذه المسؤولية تقع على عاتق المنظمات المدنية بعد الحكومية والمعنية بالأعمال التنموية المهتمة بتطوير الفرد، ومن ثم إشراكه في الإنتاج بمختلف المجالات .

3- السلام الاجتماعي:

مفهوم السلام الاجتماعي Social Peace.

يتكون كل مجتمع من مجموعة من البشر، مختلفون بالضرورة عن بعضهم البعض، سواء في انتمائهم

الديني، أو المذهبي، أو موقعهم الاجتماعي، أو الوظيفي، ولكن يجمعهم جميعا ما يمكن أن نطلق عليه "عقد اجتماعي"، أي التزام غير مكتوب بينهم، يتناول حقوق وواجبات كل طرف في المجتمع. الخروج علي هذا العقد يمثل انتهاكا لحقوق طرف، وإخلالا بالتزامات طرف آخر مما يستوجب التدخل الحاسم لتصحيح الموقف. فيتحقق السلام الاجتماعي إذا كان العقد الاجتماعي يجري على أرض الواقع دون أية مشكلات، ولكن يتوتر، ويضطرب، وينحرف مساره إذا لم يجر احترام العقد الاجتماعي علي أرض الواقع.(**مركز ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان ... نشر في 4 – 4- 2010**)

لذلك لإقناع اللاجئ بضرورة الاندماج لابد من توفير السلام الاجتماعي، وهذا يعني حلق حلقات الوصل بين جميع فئات ومكونات المجتمع الواحد، الأسرة نفسها وأفراد البلد المضيف والحكومة، وهذا يرتبط بتطبيق المنظومة ا لقانونية على جميع المقيمين على أرض الدولة، ما يخلق ارتياح لدى اللاجئ بأنه محمي ومسؤول قانونيا لا يتعدى على حقوق أحد ولا يهضم أحد حقه .

أما الشرط المكمل لما سبق فهو إقرار إعلام واع ذو خطاب بعيد عن تغذية الضغينة في نفوس المواطنين الأصليين، بل يكون له الدور الفاعل في جذب الأطراف المندمجة ، فيحتاج المجتمع إلي إعلام تعددي، يساعده على ممارسة التعددية من ناحية، ويكشف الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية بهدف معالجتها، والنهوض بالمجتمع. .

أما أبعاد الاندماج الاجتماعي للاجئين :

لاشك أن لكل ظاهرة اجتماعية في المجتمع أبعادا تؤثر فيها سلبًا وإيجابا على حد سواء ، بالتالي فإن هذه الأبعاد ستؤثر على اللاجئ بشكل مباشر ، ثم ينتقل أثرها على البيئة المحيطة حتمًا . تحدثت الكثير من الدراسات الغربية عن ضرورة التركيز على الآثار والأبعاد الاجتماعية والتي تظهر غالبا بعد مضي فترات طويلة من موجات النزوح السورية إلى الدول التي استقبلتهم (أرثر،2014) ، وتكمن هذه الأهلية بالدرجة القصوى في إمكانية تقييم سياسة الدولة ومنهجيتها في معالجة هكذا أزمات وتراكم الخبرات التي تساهم لاحقا في حل أزمات مشابهة .

وحيث إن موجة لجوء السوريين كثيفة ومتسارعة، شكل ذلك تحديا للحكومة التركية ، التي لم يكن لها تجربة سابقة بشكل واضح ، ومع ذلك فاقت غيرها في إدارة الملف السوري الشائك .

وعلى الصعيد المحلي أدى هذا اللجوء غير المنظم إلى إرباك وصدمة في آن واحد للمجتمعات المستقبلة ، مما انعكس بشكل مباشر وغير من النمط والسلوك التقليدي لهذه المجتمعات ، والمقصود هنا المجتمعات المحلية التي لم تكن قد استعدت سكيولوجيا لاحتواء هذا التدفق ، خصوصا أنها لم تكن تلتقط أنفاسها من تدفقات اللجوء السابقة خصوصا الأزمة العراقية ، فارتبكت ولم تستطع تنظيم ذاتها

بشروطها الذاتية فخضعت لفوضى الاستقبال وانتهجت بعض الأسر أنماطا محددة من أشكال الدفاع الذاتي عن مستقراتها السلوكية ، أي التقوقع والانعزال التام عن الأزمة (الارتداد الى الداخل) ، وأخرى اندمجت دونما تحصين مع عملية الاندماج (العطي،2014) ويمكن فرض هذه النظرية على الجانب اللبناني أكثر من الجانبين التركي والأردني .

المبحث الثالث :مظاهر ومساوئ عدم تكيف الفرد مع ما حوله

أولا: مظاهر التكيف الحسن:

1- توفر علاقة صحية بين الفرد وذاته من حيث فهم هذه الذات، وتقبلها وتطويرها.

2- المرونة: بمعنى محاولة الفرد بإيجاد الحلول والبدائل باستمرار لمشكلاته.

3- الشعور بالأمن: إن يشعر الفرد المتمتع بالصحة النفسية والتكيف الحسن بالأمن والاستقرار والطمأنينه.

4- التناسب: بمعنى إن يعطي الفرد الموقف ما يستحق من انفعال دون مبالغة.

5- الواقعية: أي أن يفهم الفرد الواقع الذي يعيش فيه ويتفهم شروطه وظروفه، وان لا يكون لديه تقديرات خاطئة لهذا الواقع.

6- الإفادة من الخبرة: أن يستفيد الفرد من خبراته السابقة ويستخدمها في التكيف مع المواقف الجديدة.

7- ضبط الذات: أن يمتلك الفرد قدرة فائقة على التحكم بسلوكه وانفعالاته في المواقف المختلفة.

8- القدرة على بناء علاقات اجتماعية فاعلة وناجعة: وهنا لا بد للفرد أن يبقى على اتصال فعال مع الآخرين وان يشعر بالانتماء لجماعته ومجتمعه، وان ينشأ علاقة ايجابية فعالة مع أفراد هذه الجماعة وهذا المجتمع.

9- القدرة على مواجهة الإحباط: بمعنى أن يستطيع الفرد تحمل أعباء الحياة ويتحمل مسؤولياته دون أن يلجأ إلى الهروب أو اليأس والقنوط، وان يستطيع تجاوز المحن والمصاعب التي تواجهه.

10- النجاح المستمر: يعتبر النجاح مؤشر للتكيف الحسن وبخاصة أن النجاح هو إشباع لحاجة مهمة هي حاجة الإنجاز والمعرفة، إذ لا بد للفرد من امتلاك دافع مرتفع نحو هذه الحاجة حتى يصل للاتزان الانفعالي الذي يؤدي إلى التحصيل والمثابرة.

11- اتخاذ القرارات المسؤولة: أن يكون الفرد قادر على اتخاذ القرارات السليمة في المواقف المختلفة وفي مراحل حياته المتتابعة، في ظل أنظمة وقوانين وأعراف وتقاليد ومعايير المجتمع الذي يعيش

فيه.

12- القدرة على العطاء والإيثار: أن يمتلك الفرد رغبة أكيدة في تقديم الخدمة للآخرين وتنمية مجتمعه بإخلاص بعيداً عن المصلحة الذاتية، حيث يستطيع الفرد أن يولي المصلحة العامة على مصلحته الخاصة.

ثانياً : مظاهر ومساوئ عدم تكيف الفرد مع ما حوله:

1- التعاسة الشخصية: شعور الفرد بعدم الرضا والضيق والتعاسة المستمرة وهو مؤشر لإصابته بالاضطراب النفسي.

2- العزلة: وتظهر نتيجة لفشل الفرد ببناء علاقات اجتماعية فاعلة وعدم الشعور بالانتماء للجماعة وفقدان الاهتمام بطموحات وآمال الجماعة.

3- عدم فهم الفرد لذاته: يعتبر فهم الذات من المعايير المهمة والأساسية للتكيف فإذا فشل الفرد في معرفة ذاته بموضوعية وواقعية وحمل فكرة خاطئة عن هذه الذات يصبح عرضة للتكيف السيئ.

4- رفض الذات : وهو تعبير عن شعور الفرد بالدونية أو النقص وهو مظهر مهم من مظاهر سوء التكيف يظهر على شكل عدم احترام الذات واحتقارها .

5- الجمود: عدم القدرة على التعامل مع المشكلات التي تواجه الفرد بمرونه، أي فشل الفرد في استخدام وسائل واساليب متنوعة وفاعلة لهذه المشكلات.

6- عدم تحمل المسؤولية: ويشير هذا المظهر إلى فشل الفرد في اتخاذ القرارات الصائبة مما يجعله عرضة للارتباك والشك والحيرة والتردد أمام المواقف الحياتية المختلفة حتى البسيطة منها، وبالتالي يعجز عن تحمل أعباء الحياة وتضعف قدرته على الشعور بالاستقلالية في اتخاذ القرارات.

7- الاضطراب الانفعالي: وهنا يقوم الفرد بإظهار اضطراب لا يوازي المواقف المثيرة سواء بالانفعال الزائد عن اللزوم أو بالانفعال المنخفض الذي يعبر عن البلادة والبرودة في التعامل مع المواقف المثيرة.

8- التقنيع أو الشخصنة: بمعنى أن الفرد يظهر أنماطاً سلوكية بعيدة عن واقعه النفسي والاجتماعي، ويكون بذلك فجوة بين طموحاته وقناعاته وقدراته وبين ما يظهر من أنماط سلوك للآخرين، وهذه الفجوة كلما اتسعت كلما أصبح الفرد أكثر تعاسة و شقاءً واضطراباً.

9- عدم الشعور بالأمن والاستقرار: وهو شعور الفرد بعدم الراحة النفسية والخوف والتردد وعدم الاستقرار في عمله وفي تعامله مع الآخرين.

10- الأنانية: وهو تغليب الفرد لمصلحته الشخصية على مصلحة الجماعة حيث يصبح الفرد

أكثر نزوعاً نحو الفردانية والانطواء والانزواء عن الآخرين ولا يستطيع الانخراط في علاقات اجتماعية ناجعة وفاعلة معهم.(بركات، 11)

المبحث الرابع :معوقات الاندماج الاجتماعي للاجئين السوريين في تركيا

المطلب الأول: المعوق الاجتماعي

ويشمل ذلك عدة أمور منها : إقامة اللاجئين في المخيمات وعدم السماح لهم بالتجوال والخروج إلى المدن والإقامة فيها إلا من خلال ضمانات وشروط وغير ذلك من الإجراءات المتخذة حيال ذلك .

أما اللاجئ الذي يقيم في المدن والقرى فحاله أفضل وخياراته أوسع وأرحب، حيث يتاح له الاختلاط بالمجتمع المحيط، وقد يكون عائق اللغة في تركيا يشكل صعوبة في عملية التواصل مع الآخرين، وبالأخص العاصمتين أنقرة واسطنبول اللتين ينتشر فيها اللاجئون السوريون.

المطلب الثاني: المعوق الاقتصادي

ففي تركيا لم تعتمد الحكومة التركية على المساعدات التي تقدم لها من الدول الأوربية والمنظمات الدولية(دانيال،2014) ، بل كان الدفع الإيجابي باتجاه تطوير القدرات والإمكانات الاقتصادية تحسبًا لكل طارئ ، وهو سياسة واضحة وصفت بها الحكومة التركية التي صنفت كواحدة من أكبر 20 قوة اقتصادية عالمية، فهنا لم يكن هناك تعد من قبل اللاجئ السورية على حقوق المواطن التركي أو يقتص جزءا منها، إنما السياسة الاقتصادية التركية اقتضت أن يدعم اللاجئ السوري من خلال مشاريع خاصة مستقلة بعيدا عن المساس بحق المواطن التركي .

إذن، يمكن أن يكون اللجوء السوري تجاوز مفهوم اللجوء إلى الهجرة، نتيجة توفير الإقامة والعمل في المجالات التي لايشغلها الأتراك، والنهضة التي تشهدها البلاد بعد إعادة الإعمار، كل هذه كانت عوامل ساعدت الأتراك على تقبل اللاجئين وحالت دون أن تغدو حالة اللجوء السوري مشكلة تطفو على السطح (صلال، 2014) .

المطلب الثالث: المعوق القانوني

عندما دخل السوريون تركيا للمرة الأولى في 2011، اعتبروا "ضيوفًا " وكان هذا التصنيف القانوني قد جرى استخدامه من قبل للتعامل مع اللاجئين الأكراد الذين فروا من تركيا إلى شمال العراق أواخر القرن الماضي، وبهذا التصنيف اعتقدت الحكومة التركية أنها لن تصبح مضطرة إلى تطبيق المعايير الدولية لحماية اللاجئين وفقا لتعريف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الذي يوفر الأساس القانوني لبقاء اللاجئين في البلاد ويضمن ألا يجبروا على العودة إلى بلدانهم، ولكن الحكومة التركية اضطرت في نوفمبر (تشرين الثاني) 2011 إلى تغيير مسارها ومنحت وضع الحماية المؤقتة للاجئين

السوريين (سالوجا وكيرسي 2014).

وفي أبريل (نيسان)2013، اتخذت أنقرة خطوة إضافية ومررت قانونا جديدا شاملاً للهجرة يضع نظاما قانونيا جديدا لحماية ومساعدة راغبي اللجوء في تركيا ، ففي السابق تعاملت الحكومة مع راغبي اللجوء دون أي ضمانات أو إجراءات قانونية موضوعية مثل الرقابة القضائية على القرارات الإدارية ووفقا للقانون، سوف تتعامل مؤسسة حكومية جديدة هي المديرية العامة لإدارة الهجرة مع اللاجئين السوريين وتشرف على تنفيذ هذه القواعد القانونية الجديدة وكان القانون، الذي كانت الحكومة تدرسه قبل اندلا ع الأزمة السورية من خلال مشاورات مستمرة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وجماعات المجتمع المدني، قد حظي بتأييد تلك المنظمات باعتباره نموذجا لكيفية حماية حقوق اللاجئين (سالوجا وكيرسي ، 2014).

لكن الحماية المؤقتة وكذلك القانون الجديد للجوء مازالا يتركان العديد من السوريين في وضع مزر حيث لايطبق القانون على نحو عادل، كما لا يجد اللاجئون الموارد إذا ما رفضت الدولة منحهم وضع الحماية المؤقتة ولا تعالج الإصلاحات القانونية الوضع غير القانوني للاجئين بالمدن التركية والتي لانعلم احتياجاتهم الحقيقية بدءا من الغذاء وصولا إلى الملجأ والتعليم والأهم من ذلك، فإن وضع الحماية المؤقتة لايسمح للسوريين بالعمل بسهولة في تركيا فوفقًا لمسح أجرته الحكومة مؤخرًا للسوريين الذين يعيشون خارج معسكرات اللاجئين فإن نحو 77في المائة من المجيبين على المسح يبحثون عن وظيفة ويجري استغلال حاجة السوريين إلى العمل في استغلالهم كقوى عاملة رخيصة وهو ما اتضح من الانخفاض المستمر لأجور العمال في صناعات مثل البناء والنسيج والصناعات الثقيلة والزراعة، وفي كيليس ، انخفضت المعدلات اليومية لهذا النوع من العمالة مما يقدر بنحو 60ليرة تركية (نحو 28دولار) قبل وصول هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين إلى 20ليرة (نحو9دولارات) ....وقد أوصت الغرفة التجارية لغازي عنتاب بأن يمنح السوريون تصاريح عمل رسمية قصيرة المدى بالإضافة إلى التدريب المهني واستحقاقات الضمان الاجتماعي، وتضمن اقتراح الغرفة التجارية تخصيص كوتة للاجئين السوريين في كافة المشروعات المحلية وإنشاء مناطق صناعية على مقربة من الحدود بالشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكنها تشغيل اللاجئين السوريين وإنتاج البضائع التي يمكن بيعها في سوريا، لكن هذا الطرح مازال في مراحله الأولى (سالوجا، وكيرسي2014).

ويظهر من خلال تجارب الاندماج للاجئ السوري، أن موجات اللجوء إلى تركيا والأردن خلقت ضغطا سياسيا واقتصاديا وفي بعض الأحيان أمنيًا على عاتق الحكومتين والمجتمعين، ورغم كل ما يتداول عن بعض الحالات الفردية هنا وهناك، تبقى الظاهرة العامة هي الاحتواء والتنظيم بشقيه الحكومي والمحلي

وتركيا بشكل خاص (صلال،2014) ولا شك أن الحكومة والإعلام هما الطرفان الأساسيان اللذان يعلبانالدور الأكبر في عملية الاندماج.

ومن الناحية العملية يمكن تلخيص أهم المصاعب العاجلة التي يواجهها السوريون في تركيا بخمسة محاور:

المحور الأول: الدخول ،إلى تركيا والإقامة فيها وهذه تقسم إلى ثلاث نقاط:

أ- مشاكل الكملك بالنسبة للاجئين السوريين الخاضعين لقانون الحماية المؤقتة الصادر عام ٢٠١٢،والذين دخلوا الى تركيا عن طريق البر، أو السوريين الذين دخلوا تركيا بشكل نظامي ووفق جوازات سفر نظامية عن طريق البحر او الجو واعطوا كملك سابقا:

1-توقف جزئيا اعطاء الكملك للسوريين الذين دخلوا تركيا عن طريق البر في اخر عام ٢٠١٤ في بعض المحافظات، وكليا في محافظات اخرى، وفي بعض المحافظات امتنعت ادارة الهجرة عن اعطاء الكملك للسوريين لمجرد انهم يحملون جوازات سفر، وهذا ما تسبب بمشكلات اجتماعية كبيرة، كما ان البعض اعطوا وصل تسـجيل يمكن ان يبدل بورقة دور للكملك بعد عدة اشهر، ثم بعدها بأشهر اخرى يعطى الكملك، مع ملاحظة ان وصل التسجيل غير مفيد في التعليم او الطبابة او العمل، ويفيد فقط في الحصول على اذن السـفر، اما الذين لم يحصـلوا على الكملك نهائيا، بالرغم من دخولهم تركيا عن طريق البر وبجوازات سفر نظامية، فقد اصبحوا مقيمين في تركيا بصفة غير شرعية بمجرد مرور تسعين يوما على تواجدهم على الارض التركية.

2-تم الغاء اعطاء السوريين الكملك لمن دخلوا الى تركيا عن طريق الجو او البحر وباثر رجعي، بحجة ان من دخلوا عن طريق الجو او البحر جاؤوا من خلال بلد ثالث، وانهم بهذا لا يخضـعون لقانون الحماية المؤقتة، الذي يشترط ان يكون القادم من السوريين الى تركيا عن طريق البر حصرا، مع العلم ان كثيرا من اللاجئين السوريين الذين وصلوا الى تركيا عن طريق الجو او البحر وصلوا مضطرين الى هذه الطريقة بسبب ظروف الحرب، وتكلفوا الكثير من المبالغ حتى وصلوا، ونجم عن مثل هذه الحالات ان تُرك كثير من السـوريين واولادهم بدون وثائق، وتم حرمان أولادهم من استلام الشهادات الدراسية، وكذلك من مراجعة المستشفيات.

3- ليس متاحاً بسهولة الحصول على إذن سفر لمن يريد ان يسافر بين المحافظات التركية، ومن ليس لديه

كملك لا يستطيع السفر مطلقا، كما ان اي سوري لديه كملك ويغادر احدى المحافظات الجنوبية الى احدى المحافظات الشـمالية وينقل الكملك اليها لا يحق له العودة الى المحافظات الجنوبية على الاطلاق،

كما ان إمكانية الحصـول على كملك محافظة اخرى شمالية صعبة جدا الا بوجود عقد عمل في نفس المحافظة أو عقد اجار، وقد تسـبب التشـدد في نقل الكملك من ولاية الى اخرى في افتراق الازواج، فقد يكون الزوج حاصلا على كملك مدينة اسطنبول والزوجة من افيون، ولا يتم قبول نقل كملك الزوجة الى اسطنبول بسبب عدم تمكن الزوج من جلب الوثائق التي تثبت زواجه في سورية بسـبب اوضاع الحرب، او عدم تمكن الرجل ممن يملك كملك في اسطنبول مثلا من الزواج بفتاة معها كملك من ولاية اخرى، لأنهم يشـترطون لتثبيت الزواج ان يكون معها كملك من نفس ولاية الرجل.

4- بالنسـبة للاشخاص الذين تم الغاء الكملك لهم وباثر رجعي، نتيجة دخولهم لتركيا عن طريق الجو، أجبروا إما على مغادرة البلاد او عمل اقامة سياحية مكلفة، مع الاشتراط على بعضـهم شرط الخروج والعودة بفيزا، كما تم اعتبارهم متواجدين في تركيا بطريق غير شـرعي، حتى ولو كان لديهم كملك اذا تجاوزت مدة اقامتهم ٩٠ يوما، واجبروا على دفع غرامة مقدارها ٤٠٠ ليرة تركية عند مغادرة تركيا، وقد يوضع لهم حرمان العودة الى تركيا لمدة ٥ سنوات، لانهم عوملوا على أنهم سائحون وليسـو تحت الحماية المؤقتة رغم أنهم اعطوا الكملك من قبل.

5- من غير المفهوم ايضا عدم اعطاء الفيزا للسوريين الذين حصلوا على اللجوء في اوروبا وحصلوا على وثائق سـفر اوروبية، فلماذا يمنعون من العودة وزيارة تركيا بحجة ان معظم هؤلاء كان مقيما على الاراضي التركية وغادرها .

6-تقوم السـفارات والقنصـليات التركية في الخارج باستيفاء رسوم الفيزا سلفا، وهي رسوم عالية تصل الى ٢٤٠ دولارا للفيزا الواحدة، ولا يعاد هذا المبلغ الى مقدم طلب الفيزا في حال رفض الفيزا، كما يلاحظ ان الرد على طلب الفيزا سلبا او ايجابا يتاخر كثيرا لمدة تزيد على الشهر، وفي كثير من الاحيان لا يعلم طالب الفيزا برفض طلبه الا بعد مرور ثلاثة أشهر.

7- هناك اشتراط قبل التقدم بطلب الفيزا، وهو الحصـول على تذكرة سفر وحجز فندقي، وهذان الشرطان جعلا الفرصة للفساد من قبل اصحاب المكاتب عالية، اذ أنهم يؤمنون حجز طيران وحجز فندق وهمي مقابل مبلغ من المال، وهذا مما يزيد العبء على طالب الفيزا، كما انتشرت ظاهرة وجود السماسرة والمحتالين، الذين يدعون القدرة على تامين الفيزا للسوريين مقابل مبالغ كبيرة.

8-يتلقى السوريون تفسيرات متعددة ومختلفة من موظفين مختلفين لقانون الحماية المؤقتة وتطبيقاته، وقلما تجد موظفين اثنين متفقين على تفسير واحد لاحدى مواد هذا القانون، كما ان تخصيص الرقم ١٥٧ للاجابة عن الاسئلة وبلغات متعددة لم يحل المشـكلة، والبعض يعزو ذلك الى عدم وجود قانون واحد واضح، يتم من خلاله التعامل مع السـوريين، وان كثرة الاستثناءات للقانون التي

تحاول ايجاد حلول جزئية للمشكلات تزيد الامر تعقيدا، كما ان بعض القرارات الشفهية تتسبب في الكثير من الارتباك الاداري، والمطلوب اعادة النظر بقانون الحماية المؤقتة وايضاح الغموض الذي ينتاب كثيرا من مواده.

9-هناك الكثير من العوائل (الآباء والامهات) لا يملكون الكملك، في حين ان الابناء يملكون الكملك نتيجة ولادتهم في المشافي، او بسبب دخولهم الى المدارس، مع ملاحظة ان كثيرا من الابناء الذين ولدوا في البيوت خارج المستشفيات اصبحوا بلا هوية، نتيجة لعدم وجود اساس قانوني يمكنه من تسوية أوضاعهم....

المحور الثاني:قانون العمل بالنسبة للسوريين وفرص الاستثمار والتجارة.

المحور الثالث:محور التعليم

المحور الرابع:محور الصحة

المحور الخامس:موضوع السيارات وشهادات السواقة .

ونختم ونقول : بالرغم من كل هذه الصعوبات، نقول شكرًا للأخوة في تركيا على كل ما قدموه للسوريين طيلة السنوات الماضية .

(انظر لزيادة التفصيل :(**مركز الدراسات الاستراتيجية، مصاعب السوريين العاجلة في تركيا**).حيث ذكر الكاتب عدة محاور نكتفي بذكرها تعدادًا :

المبحث الخامس:العوامل التي تساعد على نجاح عملية الإدماج الاجتماعي للاجئين السوريين.

أولاً:تشابه العادات والتقاليد

يبدو أن اللاجئ السوري في تركيا أكثر اختلافًا عن المواطن التركي ، نظرا للاختلاف الواسع في العادات والتقاليد، وقبل كل شيء فاللغة لها الدور الأهم في هذا المجال، حيث يجد اللاجئ الصعوبة الأكبر في التواصل مع الطرف الآخر، والمتابع لسياسة الحكومة التركية، يلحظ اهتمامها بتعليم اللاجئين اللغة التركية كخطوة أولى على طريق دمجهم في المدن الجنوبية في تركيا والتي تبدو أكثر قربًا للاجئ(مركز البحوث،23)

ثانيًا :الدعم النفسي للاجئ

يركز علماء الاجتماع وعلم النفس على شخصية الإنسان كركن أساسي للانطلاق نحو معيشة أفضل وحياة تشاركية تفاعلية .

في هذا العالم الخبير بالحروب والهجرات يجب أن تكون هناك فرق عمل وإغاثة وفرق تدخل سريع

ودعم نفسي وهذا من أهم الأمور التي يحتاجها اللاجئون، وغير الموجودة غالبا ؛ لذلك لايمر النازح بالأدوات العلاجية والتأهيلية الجيدة والسليمة التي توفرها الدول الغربية والمتقدمة للاجئين، أما دعم اللاجئ لنفسه بنفسه ؛ فهناك شخصيات قادرة على التكيف أكثر من غيرها، وهناك شخصيات قادر على الغفران والمقصود هنا غفران المرحلة وليس الشخوص، أي يغفر لنفسه أنه مر بتلك الفترة فهي ليست ذنبه، فإذا تعمل في ذهن الشخص أنه كان في مكان وزمان خطأ حدث بسببها هذا النزوح أو اللجوء فإن هذا الغفران قد يسهل عليه عملية الاندماج، واللاجئ القادر على استشعار أنه يستطيع إعادة صياغة حياته لأنه يمتلك مواصفات شخصية معينة قادر على الاندماج أكثر من غيره، وبالتالي لو تعمقت عند اللاجئين فكرة "أنا قادر على المعيشة مهما كان زماني ومكاني " فهذا مدخل لاندماج اجتماعي جيد (حباشة، 2012).

وتدريجيا على اللاجئ أن يدخل في المجتمع المحلي المضيف بشكل محدود ، بحيث يكون لديه اختلاط بعائلتين أو أشخاص معينين يعرفهم كأشخاص مرجعيين في حياته وينطلق من هذه النواة إلى المحيط ككل ، كما يجب أن يعرف نفسه بأن هذه المرحلة مؤقتة ولن تبقى في هذا الإطار، وعليه أيضًا أن لايعود ويجتر الماضي فهو من الأشياء القاتلة والتي تعيق عملية التكيف والاندماج الاجتماعي، لذلك من المهم أن يعرف كيف يتعامل مع المعطيات الحالية الموجودة بين يديه، وبإمكانه أن يدعم نفسه بعدم التفكير كثيرًا في المستقبل لأن ذلك لن ينجده بقدر ما سيشعره بالقلق (حباشنة،2012) .

ثالثاً:الخطط والدراسات التي تسهل الاندماج

التخطيط والاستعداد الحكومي والمدني خطوة هامة لاحتواء أزمة اللجوء وتحويلها إلى استثمار اجتماعي واقتصادي.

قبل الشروع بحل أي مشكلة فإن التخطيط الجيد يعتبر قطع الشوط الأول من الحل، وهذا الأمر يقع بالدرجة الأولى على عاتق مؤسسات الإحصاء والتوثيق والمراقبة الاجتماعية ومراكز الاستبيان، والتي من المفترض أن تنشئ غرفة عمليات لإدارة الأزمة الاجتماعية كأزمة اللجوء السوري، ومن الأهمية بمكان فهم تركيبة اللاجئين الاجتماعية وعددهم في الدولة وطرق دخولهم وماهية أوضاعهم الاقتصادية وحتى توجهاتهم السياسية، وكل ذلك يفضي إلى وضع السياسات المناسبة لحل الأزمة والتعامل معها بأفضل الطرق.

وكما يشير د.خالد خير الله فإنه قد يكون من الصعب اختيار عينة من اللاجئين والقياس عليها نظرا لتعدد الاختلافات بين اللاجئين أنفسهم وتنقلهم المستمر حتى داخل المخيم الواحد أو ما بين المخيمات، وقد يشكل استخدام نظم المعلومات الجغرافية GISوخرائط جوجل لتحديد التجمعات

الفرعية لهؤلاء اللاجئين حلا مثاليا لتحديد مواقعهم، وتطبيق هذا النهج سهل عندما يتعلق الأمر بدراسات تقييم الاحتياجات، كما يعد إنشاء نظام المعلومات الصحية HIS لمتابعة حالات معينة من اللاجئين، هو الحل الأفضل الأفضل لتجنب الازدواجية في الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى أن هذا النظام يسمح بإجراء دراسات المتابعة ودراسة الأتراب .

وبغض النظر عن التصميم المستخدم للدراسة، أو الحاجة الحقيقية لأية دراسة تجرى بما يخص اللاجئين، فإنه يجب النظر إلى الفئة السكانية المرجعية وعملية اختيار العينة وكيفية استخدام النظم المعلوماتية، كل هذه الأدوات يمكن أن تسهم في عملية وضع القاعدة الأساسية التي من شأنها أن تمهد للعملية الرئيسية وهي الاندماج، فهكذا خطط اجتماعية لا بد لها من دراسات ونظم وجمع بيانات مكثفة لتبنى على أسس صحيحة تكفل الخروج بنتيجة إيجابية (خير الله، 2014) .

رابعًا:الدعم الاقتصادي :

عن الحديث عن الاندماج يتبادر إلى الذهن مباشرة الانطلاق نحو المجتمع، لكن ذلك لا يكتمل الا الركن الأساسي الرئيس وهو الكفاية المادية وتأمين الدعم الاقتصادي والعمل للاجئ حتى يتمكن فيما بعد من الانطلاق نحو المجتمع، ويمكن أن يكون الاندماج الاقتصادي مدخلا للاندماج الاجتماعي (مركز بحوث للدراسات، 25) .

وفي تركيا: تكلفت الحكومة التركية خلال الثلاث سنوات الأولى بما يقارب 45مليار دولار، بينما كانت المساعدات الدولية للنازحين السوريين في تركيا لا تزيد عن 200 مليون دولار، لكن تركيا ستتحمل ضيوفها مهما بلغت التكاليف (جول،2014) .

إلا أن المشاكل التي تواجهها تركيا ليست في الجانب الاقتصادي والمبالغ المالية الكبيرة فقط، بل في الجوانب الاجتماعية والبيئية والصحية والأخلاقية والتعليمية وغيرها، فالمشكلة الأكبر هي في الجانب الإنساني المتعلق بالنازحين أولا، وبالمجتمع التركي ثانيا، وما صدر عن منظمة العفو الدولية بتاريخ 2014/11/20 ومفاده أن (قدرات الدولة التركية على استقبال اللاجئين إليها قد نفذت) يؤكد ذلك (جول، 2014) .

لا شك أن المجتمع التركي يواجه العديد من التحديات، ومن المهم أن تتناول المؤتمرات الدولية وغيرها التي تبحث في ملف اللاجئين حالهم في تركيا والواقع الاجتماعي للطرفين وأيضا التطرق إلى خطط الحكومة التركية التي يمكن أن تصب في محاولات الاستيعاب والدمج الاقتصادي للاجئين (جول، 2014)

وهنا لابد من التنبه، بأنه لا يمكن الفصل بين الجانبين الاقتصادي والسياسي، فالصورة الآنفة الذكر

والتي تشكلت على مدى سنوات الأزمة السورية، حولت اللجوء واللاجئ إلى ورقة سياسية بامتياز واقتصادية في الوقت ذاته، يسعى الكثير من الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين إلى توظيفها في استراتيجياتهم التي يلعب الإعلام الاجتماعي أحد أهم أدواتها (الحسبان، 2014) .

خامسًا :التمثيل القانوني

الاندماج ليست عملية اجتماعية منعزلة عن باقي المؤثرات التي صاحبت أو ظهرت بعيد موجات اللجوء، فالتمثيل القانوني يسهل هذه العملية، وبما أن أزمة اللجوء ليست بالمسألة الطارئة على القانون الدولي بشكل عام، فإن الكثير من الدعوات الدولية جاءت لتؤكد على ضرورة تنظيم وقوننة الأزمات السياسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، في محاولة لتجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر، ونتيجة لذلك ظهر القانون الدولي الإنساني، وكانت نتيجة ذلك شرعنة اتفاقيات جنيف الأربع، والبروتوكولات الملحقة بها، التي لاتزال سارية المفعول(عزام، 2014).

وفي هذا الإطار فإنه من الأهمية توفير العمل للاجئ او سد احتياجاته المعيشية، إلا أن تشغيل العمالة الأجنبية ...(خصاونة،2014).

سادسًا :التكافل الاجتماعي:

لابد من خلق تشاركية بين الدولة والمجتمع في حل الأزمات الاجتماعية تحديدا كاللجوء السوري، وبدون هذا التكافل يغدو تعدد الأطراف والفوضى واضحة على الساحة، وتضيع البوصلة ويفقد الحل (مركز بحوث للدراسات،2015)

ففي تركيا بعد شهرين من انطلاقة الثورة السورية، بدأت موجات اللاجئين السوريين بالتوجه إلى تركيا حيث بدأ رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان يتحدث عن أوصاف إسلامية مثل المهاجرين والأنصار في كلامه عن اللاجئين، وأصدر عدد من الجهات الأكاديمية توصيات للشعب التركي بخصوص التهيئة النفسية في حال تم صدور قرار بتوطين قرابة مليون سوري لجأوا إلى تركيا ، والمراقب لوسائل التواصل الاجتماعي يلمح ترحيب المجتمع التركي لهذا التوطين، على غرار الدول الاوربية .

وانطلاقة من هذه التهيئة عملت عدد من المؤسسات التركية على المبادرة بجذب الطرفين، فشركات الاتصال مثلا بدأت باستحداث آلية الرد باللغة السورية، وعمدت شركات الطيران وطواقم المطارات التركية للبدء بدورات تعليم اللغة العربية لتسهيل التعامل مستقبلا مع السوريين، وهذا نموذج واحد من الأمثلة الكثيرة التي شهدتها الساحة التركية .

وفي الختام ، ننقل ملخصاً من كلام الباحث أردال تاناس كاراغول في مقاله بصحيفة يني شفق

"ينبغي أن نتحدث عن آليات انسجام اللاجئين السوريين داخل المجتمع التركي".

عرضت بعض التقارير الصحفية مسألة منح السوريين الجنسية التركية من ناحية قبول أو رفض الأتراك لذلك، وغفل بعضها عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للقضية، الأمر الذي عالجه الباحث أردال تاناس كاراغول في مقاله بصحيفة يني شفق "ينبغي أن نتحدث عن آليات انسجام اللاجئين السوريين داخل المجتمع التركي". أشار كاراغول في مقالته المنشورة بتاريخ 14 تموز/ يوليو الجاري إلى أن سياسة الباب المفتوح تغيّرت بشكل جذري خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فبينما كان الجميع يتحدث، في البداية، عن قضية قبول أو عدم قبول هذا الرقم الهائل من السوريين، أصبح الحديث يتمحور حول الآليات الممكنة لدمج اللاجئين السوريين بعد أن بلغ عددهم ثلاثة ملايين وبدأ يلوح في الأفق أن إقامتهم طويلة أو شبه دائمة. ورأى كاراغول أن طرح مشروع التوطين برهن التغيّر الأكيد في تناول الرأي العام التركي لقضية اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا. معايير الحصول على الجنسية تطرق كاراغول إلى المعايير المتعلقة بالجنسية التركية، موضحًا أن الحديث عن منحها لثلاثة ملايين لاجئ يعد أمرًا غير عقلاني، مضيفًا أن رئاسة الوزراء أوضحت عددًا من المعايير التي على أساسها سيُمنح اللاجئون السوريون الجنسية التركية. وكان رئيس الوزراء بن علي يلدرم ووزير الداخلية إفكان ألا قد صرحا بأن "الجنسية ستُمنح لأصحاب المؤهلات والاستثمارات ومن يُتوقع أن يفيدوا تركيا". وعن دمج اللاجئين السوريين بالمجتمع التركي، نوّه كاراغول إلى أن هذه العملية بدأت قبل فترة من الزمن من خلال أعمال إدارة الكوارث والطوارئ آفاد ومؤسسات حكومية ومنظمات مجتمع مدني تهتم بالتأهيل الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين، مشيرًا إلى أن وزارة التربية والتعليم دمجت الطلاب السوريين بجميع مراحلهم التعليمية في المدارس والجامعات التركية منذ اللحظة الأولى لقدومهم إلى تركيا، وهناك الآن أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين على دراية باللغة والثقافة التركية. وحسب كاراغول، فإن عملية الدمج المشار إليها أعلاه شملت التأهيل الاجتماعي والاقتصادي ولكنها لم تشمل التأهيل المؤسساتي المتعلق بتسهيل الإجراءات الإدارية والحكومية لإقامة اللاجئين السوريين واستثماراتهم وعملهم في المؤسسات الحكومية بمؤهلاتهم وكفاءاتهم. ورأى كاراغول أنه مع اكتمال التأهيل المؤسساتي بعد إقرار الداخلية التركية التفاصيل النهائية للعملية فإن معظم اللاجئين السوريين سيكونون قد اندمجوا بشكل تلقائي، فالمقيم هنا منذ 3 أو 5 سنوات لا يحتاج وقتًا طويلًا لينسجم مع مجتمع آخر. وعن الفائدة الاقتصادية لدمج اللاجئين السوريين المثمرين في المجتمع التركي، أشار موقع "سوبر خبر" التركي إلى أن مؤسسة الإحصاءات التركية كشفت أن السوريين هم من أكثر الأجانب الذين أدخلوا على تركيا عملة أجنبية، إذ بلغ رأس المال السوري الذي دخل تركيا في أيار/ مايو المنصرم فقط 14 مليون و612 ألف ليرة، كما

قام اللاجئون السوريون بتأسيس 124 شركة خلال الشهر المذكور. وأضاف الموقع أن السوريين احتلوا المرتبة الثالثة بعد الألمان والأذربيجانيين من حيث تأسيس الشركات الأجنبية الكبرى، ملمحًا إلى أن مشاريع الاستثمار المباشر التي ينشئها السوريون في تركيا عادت وستعود عليها بالفائدة الاقتصادية الكبيرة والدائمة من حيث رفع ضرائب الدخل للحكومة ورفع مستوى التجارة الخارجية وتخفيض حجم البطالة وغيرها من الثمار الاقتصادية. وقد سد السوريون فراغ الأيدي العاملة في عدة قطاعات كانت تعاني من نقصها مثل قطاعي الإعمار واستخراج المعادن وغيرهما، كما أن دمج السوريين للوصول إلى منحهم الجنسية يعني تحول المساعدات الإنسانية التي بلغت ما يقارب 9 مليار دولار إلى ضرائب تدفع بشكل شهري للحكومة، بحسب ما أورد سوبر خبر. وخلص سوبر خبر إلى أن عملية دمج اللاجئين السوريين الذين يتبعون ثقافة وعادات الشرقية ويتبعون الدين الإسلامي ستعود بفائدة اقتصادية هائلة وستكون سلسلة وليس بالصورة المعقدة التي تصورها بعض وسائل الإعلام.

المزيد: http://www.souriat.com/2016/07/26618.html موقع سوريات

النتائج المتوقعة :

1-الاندماج عملية تحتاج إلى وقت فهي ناتجة عن حالة اللجوء المفاجئة .

2- عزلة اللاجئ السوري نفسه عن المجتمع المضيف هي أحد عوائق الاندماج .

3- العوامل التي تساعد على نجاح عملية الإدماج الاجتماعي للاجئين السوريين هي :

أولا: تشابه العادات والتقاليد يساعد في عملية الاندماج.

ثانيا: الدعم النفسي للاجئين ودعم اللاجئ لنفسه .

ثالثا: الخطط والدراسات اللازمة لتسهيل عملية الاندماج .

رابعًا: الدعم الاقتصادي للاجئين وكفايتهم المادية .

خامسا: التمثيل القانوني (الحماية القانونية) للاجئين السوريين في البلد المضيف .

سادسا: تكافل المجتمع والدولة (الحكومة) لمواجهة الأزمة .

المراجع:

- أبو الحمام ، عزام ، الإعلام والمجتمع ، عمان ، أسامة، 2011.
- الجبور، سناء، الإعلام الاجتماعي ، عمان ، أسامة، 2010.
- الجرباوي وأخرون، ندوة مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، عمان، 2003.
- دراسة تفصيلية عن وضع السوريّين في تركيا
13 يناير2015أجرت مؤسّسة الدّراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية (TESEV) بالتّعاون مع مركز البحوث الاستراتيجية في الشرق الأوسط (ORSAM) .
- الدليمي، حميد، علم اجتماع الإعلام رؤية سوسيولوجية مستقبلية، عمان ، الشروق ، 2002.
- القضاة ، طلال، الأخصائي الاجتماعي في الأزمات _ دراسة اجتماعية.
- مركز الدراسات الاستراتيجية ، للدبلوماسية الإنسانية وحل النزاعات، مصاعب السوريين العاجلة في تركيا.
- التآلف السوري التركي ، دراسة حول تآلف السوريين مع الأتراك في غازي عنتاب ،مركز سبر للدراسات الإحصائية والسياسات العامة ، شبكة تنمية الشرق الأوسط(مدن)
- مركز ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان ... نشر في 4 – 4- 2010
- مركز بحوث الدراسات 2015، اندماج اللاجئين السوريين في مجتمعات اللجوء بين القبول والرفض.
- المغلس، هاني، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد1، عدد4، الشروق،2002.
- بن بلقاسم، نور الدين، أعمال الندوة العلمية، الإدماج والاندماج – الرهانات والاستراتيجيات والمرجعيات، 2014.
- خضور، أديب، الإعلام والأزمات، الجزائر، الأيام، 1999.
- القليب، انتصار ، مشاكل المهاجرون العرب وإشكالية الاندماج الاجتماعي في البلدان الغربية 2007، طرابلس – ليبيا.
- أحمد صلال، اللاجئون السوريون في تركيا: لن نكن عالة ونريد العمل بشرف،2014.على الموقع:
- https://orient-newsnet/?page=news_show&id=80535
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إحصائيات، 2014، على الموقع :

- http://wwwunhcr-arabicorg/cgi-bin/texis/vtx/home
- التكيف الاجتماعي، موسوعة مقاتل الصحراء، 2013.على الموقع:
- http://wwwmoqatelcom/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocAccom/sec01doc_cvthtm
- ردينة العطي، المؤثرات الاجتماعية للأزمة السورية على المجتمع الأردني ، 2014، على الموقع:
- http://wwwjornewscom/indexphp?option=com_categoryblock&view=article&Itemid=58&id=41180
- سالوجا وكيرسكي، هل تستطيع تركيا دمج المهاجرين السوريين ؟، 2مايو 2014، الموقع:
- http://wwwmajallacom/arb/2014/05/article55250955
- شربول ، منال ، التداعيات الإقليمية والدولية لمشكلة اللاجئين في ظل تطور النزاع السوري 2016-2017،
- الاندماج الاجتماعي ، استراتيجية التدخل والدمج ، الخميس، 16 فبراير، 2012
- جيلان بغينسو، اللاجئون السوريون في تركيا يحصلون على بطاقات هوية، 2كانون الثاني 2015.
- يوسف الشريف، دراسة تركية تدعو إلى الاستعداد نفسيا لاحتمال توطين السوريين،2014/12/23. الموقع:
- http://orient-newsnet/indexphp?page=news_show&id=83692

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين